مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ٢٢٥ إلى ٢٤٢)

حول إشكالية الإعلام والتنمية في الوطن العربي

عواطف عبدالرحمن
كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة

رغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسئوليات الصحافة ووسائل الاعلام الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال إلا أن الممارسات العملية خلال ربع القرن الأخير قد طرحت رؤية موحدة وإن اختلف مضمونها الاجتماعي والأيديولوجي . تحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية وسائر وسائل الاعلام في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة للنقد والتوعية الجادة .

ويلاحظ بصورة عامة أن الرؤساء والحكام العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة بأكملها مما ترتب عليه غياب الرؤية النقدية سواء في أجهزة الاعلام أو لدى المسئولين والحكام أو بالنسبة للجماهير العربية . ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو احزاب للمعارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية فالحكومات العربية لاتمانع نظريا في ممارسة حرية الصحافة ولكن بشروط وضوابط أبرزها هو عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية.

والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية أما في مرحلة ما بعد الاستقلال فقد تعددت القيود المفروضة على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم على نطاق واسع في شتى أنحاء الوطن العربي . ولذلك يلاحظ أن جميع الحكومات العربية دون استثناء تمارس سيطرتها

المباشرة من خلال ملكية وإدارة وسائل الاتصال على الاذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء . وتكاد تلتقي معظم الدول العربية في وضع قوانين للعمل الاعلامي وخصوصا الصحافة من خلال التشريعات الاعلامية واللوائح المنظمة للعمل الاعلامي وقوانين المطبوعات . هذا وقد يكون من المفيد أن نستعرض التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب عن دور الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى ومسئولياتها بعد الاستقلال ويمكننا أن نلخص هذه الاتجاهات في ثلاثة تيارات رئيسية :

الاتجاهات في ثلاثة تيارات رئيسية :

التيار الأول :

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الاشمل وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الاولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوي. ولذلك يجب أن تبدأ النشاطات الاعلامية في العالم العربي وتنتهي عند هذا الهدف فالدول العربية في حاجة الى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري الى ولاء قومي وكي تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزته المادية الممثلة في دولة اسرائيل وضرورة ادراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة الى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية.

أما التيار الثاني :

فهو يرى أن القضية الاساسية والمطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي الاسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله. ويرى هذا التيار أن الصحفي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإن عليه مسئوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء على الأمية التي تبلغ نسبتها حوالي ٧٥٪ في العالم العربي ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً أن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل الى الدول العربية أشكالاً من التعليم التي لا تساعد على بناء مجتمعاتهم

وتطويرها والتي تهدف في الاساس الى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الاداري الاستعماري. . . ولما كانت النظم التعليمية السائدة حالياً في العالم العربي موروثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج الى اعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلاً عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة للاستفادة بامكانياتها الهائلة في هذا الصدد ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة وهي الاسهام في محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة والنهوض والتصنيع والاصلاح الزراعي وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها. كما يرون أيضاً أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم في تحقيق تلك المهام القومية ولكن الصحافة وسائر وسائل الاعلام الخاضعة لاشراف الحكومات هي الاجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمي والثقافي.

ويرى التيار الثالث:

أن المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد خصوصاً وأن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطني في ارساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسئولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطي الذي شاركت في صنعه ولن يتحقق ذلك الابممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويضع أنصار هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسئولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية واعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية من ناحية ويحقق مصالح الغالبية العظمى من الجماهير العربية من ناحية أخرى.

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية.

هل توجد نظرية اعلامية للوطن العربي ؟

لقد كان من المتوقع إزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للاعلام لكل من العالم الرأسمالي والاشتراكي في تفسير الواقع الاعلامي في العالم العربي أن

يكون هناك اسهام عربي في هذا الصدد ولكن يلاحظ خلو الميدان الاكـاديمي في مجال الدراسات الاعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الاعلامي العربي ككل وذلك برصد أهم الظواهر المؤثرة في نشأته وتطوره وحركته الراهنة وتفسير طبيعة الضغوط العديدة التي يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو أشكال التشويه والتزييف الناجمة عن صور التبعية المختلفة التي يعاني الاعـلام العربي من وطـأتها عـلى المستويـين الاكاديمي والتطبيقي. ورغم عدم حداثة الدراسات الاعلامية في الوطن العربي إذ ترجع بدايتها الى عام ١٩٣٩ بانشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة وقد توالى انشاء معاهد وأقسام الاعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات حتى بلغت حالياً ١٦ مؤسسة أكاديمية. الا أن هناك العديد من المشكلات التي تحول بين هذه المؤسسات وبين القيام بدورها الفكري والاكاديمي المتوقع وأخطر هذه المشكلات على الاطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بدرجات متفاوتة. فمن الملحوظ أن هناك مدرستين تسيطران على الدراسات العلامية العربية أولهما المدرسة الامريكية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان ـ السعودية ـ دول الخليج ـ السودان) وتمارس نفوذاً سافراً في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الاعلام بالجامعة الامريكية في كل من بيروت والقاهرة. أما بالنسبة للمدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الاعلام بالمغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب).

وتفتقد المناهج الاعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي اعلاميا مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الاعلامية المتخصصة وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصاً رسائل الماجيستير والدكتوراه حيث يلاحظ أنها تفتقر الى وجود فلسفة عامة تحدد أولوياتها على المستويين القطري والقومي. كما تبرز تبعيتها المنهجية في اعتمادها على مناهج وأساليب البحوث الغربية وخصوصاً الأمريكية مما يؤثر على عائدها الاكاديمي بصورة سلبية. يلاحظ عموماً فقر المكتبة العربية فيما تتضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الاعلام العربي. وإذا كان حصاد تجارب التنمية في الوطن العربي قد أسفر عن مجموعة من السلبيات تتلخص في حقيقة أساسية هي التبعية للنموذج الغربي بكل مترتباتها من قهر سياسي وظلم اجتماعي واغتراب ثقافي تتحمل تبعاته الجماهير العربية في المدن والقرى. فإن الاعلام العربي لم يشذ عن السياق العام للواقع التنموي في الوطن العربي بل يمكن القول بأن الاعلام قد قام بدور رئيسي في ترويج فكر وايديولوجية التبعية وفي تزييف الوعي السياسي والاجتماعي للجماهير العربية لصالح النخب الحاكمة في الداخل ولخدمة مصالح السوق الرأسمالية العالمية في الخارج.

والواقع أن الأوضاع السياسية في العالم العربي قد سـاعدت في مـرحلة ما بعـد

الاستقلال على تدعيم الانماط السلوكية والقيم المنقولة عن الاستعمار الأوروبي فضلاً عن تشجيعها للانماط الثقافية الاخرى التي أدخلها الاستعمار الجديد. ومن ثم فبقدر ادراكنا لعدم امكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي وحده لا بد أن ندرك بنفس القدر بأن الاستقلال الشامل لا يتحقق إلا بالتحرر الاجتماعي والثقافي. وهذا الشكل من الاستقلال الكامل يستلزم توفر مجموعة من الشروط التي تراها غائبة عن الواقع العربي الراهن بقدر توفر الشروط المضادة التي تساعد على استمرار التبعية الاقتصادية والثقافية. واذا كانت هذه التبعية تستمد جذورها التاريخية من المرحلة الاستعمارية السابقة فإن استمرارها يؤكد جوهر التبعية الاعلامية والثقافية من جانب العالم العربي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إلا أن أشدها خطراً هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الاعلامية التي تبثها وسائل الاعلام الدولية وعلى الاخص الغربية وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الاعلامية وبين الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الوطن العربي بل ويتناقض مع طبيعة المشكلات التي تواجه الشعوب العربية وخصوصاً التوجهات ذات الطابع الوطني والقومي في مجال التنمية مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين (مضمون المواد الاعلامية غير النامية أو المعادية للتنمية) ويتضح لنا مما سبق أن وسائل الاعلام العربية التي استخدمت أثناء الفترة الاستعمارية من جانب النخبة الاستعمارية بمساعدة النخب المحلية الموالية لترسيخ الارتباط بالوطن الام من خلال متابعة ما يدور فيها من وقائع واحداث ان هذه الوسائل الاعلامية ذاتها قد استخدمت بعد الاستقلال من جانب النخب الوطنية في الوطن العربي تلك النخب التي لا تزال تتطلع الى الغرب كنموذج للتقدم الحضاري والسياسي وذلك للتواصل مع النخب المماثلة في العالم المتقدم ولاخضاع القطاعات الشعبية للاوضاع السائدة عن طريق سلبها القدرة على الرؤية النقدية وتزييف وعيها السياسي والاجتماعي. وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للتبعية الفكرية والثقافية التي يتم انجازها وتعزيزها من خلال وسائل الاعلام العربية.

اذن وفي ضوء ما سبق لا يسعنا التوصل الى اطار نظري لتفسير الاوضاع الإعلامية في الوطن العربي الا في ضوء الاجتهادات التي قدمتها مدرسة التبعية عن الاستعمار الثقافي والتبعية الاعلامية والثقافية(*) .

(*) من أبرز كتاب التبعية في المجال الاعلامي والثقافي البروفسور الامريكي هربرت شيللر وكارل نورد نترنج وتابيوفاس بس (فنلندا) وكارل سوفانت ودالاس سميث (كندا) وراكيل سالينا ولينا بالدان (فنلندا). وارمان مايكل آرت وسميث ميجلوب (فرنسا) وتران فان دنا (فيتنام) ومجيد طهرنيان (ايران).

وهناك شبه اجماع بين كتاب مدرسة التبعية على تشخيص جوهر التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث وارجاعها الى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية مضافاً اليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة الحاضرة من أجل السيطرة على ثقافات العالم الثالث واخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية مستعينة في تحقيق ذلك بقدراتها الاعلامية الضخمة من خلال وكالات الانباء الغربية والاقمار الصناعية علاوة على امكانيتها الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنشاط الاخطبوطي للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الاعلان الدولية.

وقد انطلق كتاب التبعية الاعلامية والثقافية في تحليلهم لظاهرة التبعية من دراستهم للاعلام الرأسمالي الغربي ومحاولة التوصل إلى القانونين الأساسية التي تتحكم في مضامينه وأدواته والقوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها. ويلخصون رؤيتهم في أن وسائل الاعلام في الدول الرأسمالية تعتبر أدوات هامة لتحقيق الارباح من ناحية وللتحكم في الوعي الاجتماعي بهدف المحافظة على الاوضاع القائمة من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالاوضاع الاعلامية في العالم الثالث فهم يرون أن النظم الحاكمة في الدول النامية تواصل نفس الدور في احتكار وسائل الاعلام وتسخيرها لخدمة مصالحها وحرمان القطاعات الشعبية من حقوقها الاعلامية والثقافية. أما بالنسبة للمستوى الدولي فإن وسائل الاعلام الدولية تعد أدوات للاعلام والدعاية عن مصالح النخب الحاكمة سواء في المجتمعات الرأسمالية أو النامية . ورغم أهمية الاسهامات التي قدمتها مدرسة التبعية سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الاعلامي والثقافي، إلا أنها لا تزال في حاجة الى المزيد من الجهود البحثية التي تتناول الاوضاع الثقافية داخل مجتمعات العالم الثالث لأن تفسير التبعية لا يجب أن يقتصر على العوامل العالمية فحسب بل يجب أن نضع في اعتبارنا العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث وضمنها العالم العربي على وجه التحديد. مما يستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناء الاجتماعي والقوى الاجتماعية التي تولت عبء النضال الوطني في مرحلة التحرر الوطني وتلك القوى التي تتحمل أعباء التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال وأيضاً القوى التي تستفيد من عوائد التنمية. ولذلك فإن الاحتكار العالمي وحده لا يستطيع أن يفسر لنا كافة أبعاد التبعية، إلا إذا حاولنا التعرف على آثارها والقوى الاجتماعية المستفيدة من استمرارها وردود أفعال القطاعات الجماهيرية إزاء مظاهر التبعية وأشكالها المختلفة داخل الدول العربية ذاتها.

ولا شك أن هذا الجهد لن يقوم به إلا باحثون ينتمون للمجتمعات التابعة في العالم الثالث. وهناك اسهام مرموق قدمته مدرسة امريكا اللاتينية في هذا المجال. أما المحاولات

التي قام بها بعض الباحثين والكتاب العرب فهي محدودة وقد تضمنت الاسهامات العربية نوعين من الجهد يتمثل الاول في الكتابات والتعليقات النظرية التي يمكن اضافتها الى التراث الفكري والذي قدمته مدرسة التبعية. وهنا تجدر الاشارة الى أعمال سمير أمين التي تعد اسهاماً عربياً مرموقاً في هذه المدرسة خصوصا وأنه ساهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال افريقيا(*).

أما الدراسات التطبيقية التي قدمها الباحثون العرب في اطار مدرسة التبعية فإن أبرزها دراسة عادل حسين[1] ودراسة جلال أمين عن أثر التطورات الرأسمالية على التنمية المستقلة في العالم العربي. ومما يجدر ذكره أن جلال أمين هو الكاتب الاقتصادي العربي الوحيد الذي تعرض للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي.

الاعلام العربي ودوره في التنمية الشاملة

لقد ترتب على الهيمنة الخارجية الامريكية بالتحديد والاوروبية الغربية بنسب متفاوتة على الدول العربية من ناحية والتبعية من جانب النخب السياسية والاقتصادية المسيطرة في العالم العربي نحو العالم الرأسمالي المتقدم صناعياً ترتب على ذلك نتيجة أساسية ذات بعدين هما بالتحديد:

أولاً: تزايد سيطرة النخب الحاكمة سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً وتعزيز هيمنتها الفكرية والثقافية من خلال وسائل الاعلام العربية التابعة لها وللخارج أي ذات التبعية المزدوجة.

ثانياً: تزايد مساحة الفقر المادي والمعنوي في الوطن العربي وذلك باستبعاد الجماهير العربية عن مواقع التأثير والمشاركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية.

ولا بد أن يدفعنا هذا الواقع العربي غير السار الى البحث عن بديل أو بدائل سعياً للتوصل الى أفضل السبل لتحقيق التنمية بالانسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية وذلك من خلال استشرافه الدور المنوط بوسائل الاعلام العربية

(*) يمكن أن نذكر في هذا السياق اسهامات كل من حسن الضيقة الذي اهتم بدراسة التبعية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي. وابراهيم سعد الدين الذي قدم عرضاً نقدياً للاتجاهات المختلفة داخل مدرسة التبعية.

١ ـ انظر عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩.

٢ ـ جلالال أمين: مركز دراسات الوحدة بيروت ١٩٨١.

كأدوات لتوصيل الوعي التنموي الصحيح للجماهير العربية وتعميق الانتماء القومي ومساعدة الجماهير على الاستفادة بأفضل ما في التراث العربي والاسلامي وذلك من موقع المشاركة والتفاعل الخلاق مع معطيات المرحلة التاريخية المعاصرة بكل منجزاتها المادية والفكرية.

وقبل أن نتطرق الى طرح التصور البديل لدور وسائل الاعلام العربية في انجاز مهام التنمية الشاملة علينا ألا تتجاهل بعض الايجابيات التي تحققت في مجالات الاتصال المختلفة وذلك رغم اتسامها بالطابع الكمي. وتتمثل هذه الايجابيات في الطفرة الفنية التي حققتها الصحافة العربية ونشوء وكالات الانباء العربية وتزايد عدد الاذاعات العربية وتعدد برامجها وقنواتها . كذلك ازدياد الانتاج التلفزيوني العربي سواء عن طريق المؤسسات الحكومية أو ذات الملكية الخاصة . وفي مجال بحوث الاتصال ظهرت وحدات بحثية جديدة في المؤسسات الاذاعية العربية وفي بعض مراكز البحوث العربية .

الاعلام التنموي ـ نحو رؤية بديلة

لقد شاع القول لدى الدوائر السياسية والعلمية العربية والعالمية بأن الانسان هو الهدف الاول والاخير لجميع خطط التنمية كما أنه لا يمكن انجاز أي نجاح لمشروعات التنمية دون المشاركة الكاملة من جانب هؤلاء الذين يتحملون عبء التنمية ويتوقعون عائدها متمثلاً في حياة أفضل مادياً وانسانياً. ولا يمكن أن يتحقق الهدف النهائي والاساسي للتنمية إلا بتوفير الاحتياجات الانسانية المتعددة والتي تتمثل في حق المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات وهو ما يمكن أن يسمى بالاحتياجات أو الحقوق الاعلامية والثقافية. وصحيح أن الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية ولكن عدم اسهام الاتصال في خطط التنمية يؤدي الى اخفاقات غير متوقعة كما يعطل بالفعل ايقاع الحركة والتنفيذ لمشروعات التنمية. ومن هنا تبرز ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والاعلام من ناحية وبين السياسات الاخرى المطبقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي من ناحية أخرى بحيث تتكامل جميعها ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية إذا كانت سياسات الاعلام والاتصال لابد أن تندمج في نسق واحد مع سياسات التنمية في جوانبها المختلفة فإن البعد التنموي للاتصال والاعلام يعد جزءا أساسيا من الخطة الشاملة للتنمية والمقصود بذلك هو تنمية القطاع الاعلامي بمختلف أبعاده الأسية والأفقية والكمية والنوعية وتطوير مهام الاعلاميين والارتفاع بمستوى المضامين الاعلامية المسموعة والمقروءة واتاحة الفرصة لوسائل الاعلام كي تصبح فعالة للتواصل الاجتماعي والانساني .

وبقدر ما تبرز أمامنا الاهمية القصوى لرسم سياسات اعلامية واتصالية وثيقة الصلة بالاستراتيجية الشاملة للتنمية وذلك لتفادي التناقض والتكرار ولصيانة الموارد الفنية والمالية والبشرية ولتحقيق قدر عال من الفاعلية للممارسات التنموية بقدر ما يتطلب ذلك ضرورة التعرف على الابعاد المختلفة للسياسات التنموية في مجال الاعلام والاتصال وكذلك ضرورة تحديد الجهات المسؤولة عن رسم وتنفيذ هذه السياسات ومن المعروف أن لكل بلد سياستها الاعلامية والاتصالية التي يمكن استخلاصها من الممارسات الواقعية في المجال الاعلامي بالاضافة الى الوثائق والتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالانشطة الاعلامية. كذلك علينا أن ندرك أن الممارسات الاعلامية والاتصالية المختلفة تقع مسئوليتها على عاتق العديد من الجهات فهناك وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما يضاف إليها المؤسسات التعليمية ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والمكتبات العامة وبنوك المعلومات والاحزاب السياسية وأجهزة الارشاد الصحفي والزراعي والاجتماعي وأجهزة العلاقات العامة والرأي العام. ولذلك فلا بد أن تتضمن سياسات الاعلام والاتصال جميع هذه الانشطة مما يستلزم ضرورة مشاركة هذه الجهات جميعاً في رسم وتخطيط السياسات العامة للاعلام والاتصال التنموي. هذا ولا يمكن اغفال المستويات المختلفة التي سيتم تناول هذه السياسات على أساسها بالنسبة للعالم العربي فهناك المستوى الوطني القومي والاقليمي والمستوى الدولي والعالمي.

أولاً: المستوى الوطني

عند تناول السياسات التنموية في مجال الاعلام والاتصال العربي على المستوى القطري أو الوطني علينا أن نراعي التركيز على العوامل التالية:

١ ـ أبعاد السياسات الاعلامية والاتصالية في مجال التنمية وهي تشمل:

أ ـ البعد الاجتماعي:

ويتضمن تحديد خريطة الخدمات الاعلامية على ضوء التركيب الاجتماعي للمجتمعات العربية أي تحديد الفئات الاجتماعية التي تستأثر بالخدمات الاعلامية وتسيطر على أجهزة الاعلام وتلك الفئات المحرومة من ممارسة حقوقها الاعلامية.

ب ـ البعد الاعلامي والاتصالي:

ويشير إلى خريطة التدفق الاعلامي داخل كل قطر عربي من ناحية اتجاه وحجم ونوع توزيع الصحف ومدى انتشار الارسال الاذاعي والتليفزيوني في المدن والأرياف.

ج ـ البعد الثقافي:

ويشير الى حماية الذاتية الثقافية وبعث التراث القومي في المجال الثقافي.

د ـ البعد التكنولوجي:

وهو يتناول أنواع التكنولوجيا الاتصالية المستخدمة ومدى كفايتها وملاءمتها لتلبية الاحتياجات الاعلامية المستهدفة والجهة صاحبة القرار في اختيار التكنولوجيا ونقلها وتوظيفها والتدريب على تشغيلها.

هـ ـ البعد الاقتصادي:

ويشير الى كيفية تمويل وادارة المؤسسات الاعلامية.

و ـ البعد التشريعي:

ويتضمن القوانين المتصلة بالنشاط الاعلامي سواء ما يرد منها في الدساتير أو قوانين المطبوعات أو القوانين العامة.

ز ـ **البعد المهني:**

ويتضمن أوضاع المشتغلين بالاعلام والاتصال ودور النقابات الاعلامية والمراكز البحثية المتخصصة في دراسة الاعلام والرأي العام. هذا علاوة على البعد التنموي للسياسات الاعلامية.

وهو يتناول خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وخصوصاً ما يتعلق منها بالتعليم النظامي وتعليم الكبار ومدى اسهام النشاط الاعلامي والاتصال في خدمة وانجاز هذه الخطط.

٢ ـ الجهات أو الهيئات المسئولة عن اعداد وتخطيط سياسات الاعلام التنموية والدور الذي تقوم به في هذا المجال من خلال التعاون والتنسيق أو من خلال التنافس أو من خلال الاحتكار المادي والتشريعي لوسائل الاعلام.

٣ ـ الجمهور المستهدف ويتناول الحق في الاتصال لدى الجماهير العربية ودور الاعلام التنموي في اشباع هذا الحق الذي ورد ضمن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

وهذا وسنتناول بالتفصيل الأبعاد الخاصة بالسياسات التنموية للاعلام في الوطن العربي على المستوى الوطني والقطري وهي تشمل الأبعاد الثقافية ـ التكنولوجية ـ والمهنية ثم الحقوق الاعلامية للجماهير العربية.

١ ـ البعد الثقافي:

يتناول هذا الجانب قضية من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الثورات الوطنية في العالم الثالث وخصوصاً العالم العربي وهي الهوية الثقافية أو التراث الوطني أو القومي في الثقافة وذلك كشكل من أشكال النضال من أجل استكمال مقومات التحرر الاقتصادي الاجتماعي والثقافي الشامل. خاصة وأن الاستقلال السياسي لم يعد وحده كافياً لانهاء كافة أشكال التبعية الاخرى التي لا تزال الدول العربية تعاني منها في المجالات الاقتصادية والثقافية. والواقع أن هذه القضية ترتبط لدى الشعوب العربية ارتباطاً حيوياً بسائر القضايا التنموية بل تعد مفتاحها الرئيسي في كثير من الاحيان وذلك لأن الشعوب العربية تنفرد بسمات ثقافية فريدة من نوعها تعززها وحدة اللغة والتراث الديني. مما يضفي أهمية خاصة على الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام العربية في بعث وتأكيد الجوانب الايجابية في التراث القومي للثقافة العربية وخصوصاً الثقافة الشعبية وثقافة الاقليات والثقافة الدينية. وذلك في مواجهة محاولات الغزو والتخريب الثقافي الذي تروج له وسائل الاعلام الغربية والصهيونية وتستجيب له بعض أجهزة الاعلام العربية، وتؤكده نتائج الدراسات العديدة التي أجريت عن الدور الذي تقوم به الصحف والاذاعات أو أجهزة التليفزيون العربية في تكريس الاغتراب الثقافي والتبعية الفكرية من خلال ما تنشره وتذيعه من مواد اعلامية وبرامج اذاعية وتليفزيونية.

٢ ـ البعد التكنولوجي للاعلام التنموي:

تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ضوء الثراء الذي تتميز به الدول النفطية في الوطن العربي وما ترتب عليه من ازدياد طاقتها الشرائية بحيث أصبحت قادرة على امتلاك تكنولوجيا اتصالية متقدمة قد تزيد عن حاجتها الفعلية أو لا تتلاءم مع اوضاعها الاجتماعية والثقافية مما يعد في النهاية طاقة قومية مهدرة. والواقع ان قضية نقل التكنولوجيا وخصوصاً تكنولوجيا الاتصال تعد من أعقد القضايا المعاصرة التي تواجهها الشعوب والحكومات العربية. فالمسألة لا تقتصر على الجوانب الفنية بل تعكس فلسفة وايديولوجية سياسية واجتماعية متكاملة ولذلك فان الاختيار التكنولوجي في مجال الاتصال بالتحديد لا بد أن يتم في اطار سياسة اتصالية تنموية شاملة ولا يمكن أن يتم نقل التكنولوجيا الاتصالية الى العالم العربي دون الاستناد الى بحوث وطنية تحدد الاولويات والافضليات وتشرف عليها مؤسسات وطنية مع تخطيط شامل ومواكب لخطط التنمية في المجالات الاخرى وذلك لبناء القدرة الذاتية العربية في المجال التكنولوجي توطئة لتحقيق الاستقلال التام والاعتماد على الذات في المدى المتوسط والبعيد.

٣ ـ البعد المهني للاعلام التنموي:

يتناول هذا الجانب كل ما يتعلق بالمسئوليات الاجتماعية والمهنية الملقاة على عاتق الاعلاميين والمشتغلين بشئون الاتصال الجماهيري كما يتناول الحقوق المترتبة على هذه المسئوليات. وتتمثل هذه المسئوليات الاجتماعية في ضرورة التزام الاعلاميين العرب بالاطار الوطني والقومي في مجال القيم والسلوكيات ومراعاة التراث الحضاري العربي والاسلامي واستلهام ايجابياته مع الحرص على توظيف كل هذه المقومات للنهوض بالوعي الجماهيري. أما المسئوليات المهنية فهي تتكون من شقين أولهما يتعلق بالكفاءة المهنية وأساليب تطويرها والنهوض بها من خلال التدريب المستمر. وثانيهما يركز على مواثيق الشرف الخاصة بالمهن الاعلامية وضرورة التزام العاملين بهذه المهن بأخلاقياتها. وفيما يتعلق بالجانب الخاص بوضع معايير وشروط للانتماء الى المهن الاعلامية لا بد من مراعاة الاعتبارات الخاصة بالتأهيل الاكاديمي في كليات ومعاهد الاعلام مع الاهتمام بالمسئوليات التدريبية والعمل على توزيعها بين المعاهد الاكاديمية والمؤسسات الاعلامية والصحف ودور الاذاعة والتلفزيون وهنا يجدر التنبيه الى نقطة هامة هي الحرص على التدريب في الاطار الوطني واستكماله على المستوى الاقليمي والقومي وعدم اللجوء الى التدريب خارج الوطن العربي إلا للقيادات الاعلامية المعروفة بانتمائها القومي والاجتماعي داخل الوطن العربي على أن يتم ذلك في أضيق حدود.

بالنسبة للحقوق الخاصة بالاعلاميين العرب لا بد من توفير الامان الكامل لهم في مجالات عملهم وذلك لمصلحة العملية الاعلامية ذاتها. ويتمثل هذا الامان في ضرورة منحهم حق تشكيل الروابط والنقابات المهنية التي تتولى الدفاع عن حقوقهم المهنية والانسانية. بالاضافة الى ضرورة ارساء مجموعة من التشريعات التي تضمن لهم عدم الاعتداء على كل ما يمس استقرارهم في العمل سواء من جانب الحكومات أو رؤسائهم في العمل. ويستلزم هذا ضرورة القيام باعادة النظر في كافة التشريعات الاعلامية السائدة في الوطن العربي في الوقت الراهن والعمل على تنقيتها من كافة العوائق والقيود التي تعوق هؤلاء الاعلاميين من ممارسة حقوقهم المهنية من جانب والقيام بمسؤوليتهم تجاه مهنتهم وشعوبهم من جانب آخر. كذلك يتضمن البعد المهني للاعلام التنموي ضرورة الاهتمام بالجهود الخاصة بتوفير المعلومات والبيانات التي تستخدم في رسم السياسات الاعلامية واتخاذ القرارات،والمقصود بذلك هو الاهتمام ببحوث الاتصال في المقام الاول مع عدم اهمال الجانب التوثيقي لهذه البحوث الذي أصبح ضرورة أساسية لرصد تطورات البحث العلمي في مجال الاعلام والاتصال فضلاً عن أنه يتيح الفرصة للمؤسسات الاعلامية للاستفادة

بنتائج هذه الابحاث والدراسات كذلك يسهم في رسم سياسات واقعية لتحديد وظائف الاعلام والاتصال في العمليات التنموية.

٤ ـ الحقوق الاعلامية للجماهير العربية:

تعد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه السياسات التنموية في مجال الاعلام والاتصال وذلك بسبب ارتباطها بصميم الاطار النظري الذي يحدد ويحكم الممارسات الاعلامية في الوطن العربي. فقد سبق أن ذكرنا أن النظرية العامة التي تحكم هذه الممارسات تدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الاعلام مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع السياسي والاجتماعي في الوطن العربي مثل (سيطرة النظم الاتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعي) فالاعلام العربي ينساب في اتجاه رأسي من الحكام الى المحكومين ويقوم بدور أساسي في عمليات الضبط الاجتماعي وحماية الاوضاع السياسية والاجتماعية القائمة. ومن الواضح أن هذه النظرة تستند الى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الاعلامية والاتصالية. وفي ضوء هذه النظرة لا تلجأ الحكومات الى قياس أو استطلاع الرأي العام العربي إلا في حالات استثنائية ولكي تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات في وضع مزيد من القيود والضوابط على حركة الجماهير وليس بهدف العمل على النهوض بالوعي الجماهيري أو تلبية لاحتياجاتهم الاتصالية.

وفي ضوء ما سبق لا بد من التنبيه الى ضرورة اعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للاعلام العربي فما لم يتحول هذا الاعلام من وظائفه التقليدية التي تهدف الى اقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية بحيث يصبح وسيلة للتواصل الاجتماعي على المستويين الرأسي والافقي تنساب من خلالها المعلومات والافكار في اتجاهين من المصدر الى المتلقي ومن المتلقي الى المصدر بدلاً من أن تنساب في اتجاه واحد من أعلى الى أسفل ومن الصفوة الى القاعدة. ما لم يتحقق ذلك فمن العسير انجاز أي نتائج ايجابية في مجال التخطيط التنموي للاعلام.

ومن الواضح أن الاعتراف بالحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية والعمل على ارساء ضمانات تشريعية لممارستها سوف يسفر عن تحقيق هدفين أساسيين يتعلق أولهما بضرورة توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي. أما الهدف الثاني فهو يتعلق بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الاتصال والاعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير على

التلقي والاستقبال السلبي للوسائل الاعلامية بل يمتد ليتحول الى المشاركة الايجابية وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للبعد التنموي للاعلام.

فالمشاركة الجماهيرية للاعلام في العمليات الاتصالية والاعلامية تضمن التفاعل المتبادل بين القائمين بالاتصال والمتلقين وبين الوسائل الاعلامية ذاتها. كما تتضمن استجابة الوسائل الاعلامية للاحتياجات الثقافية والاعلامية للفئات الاجتماعية المختلفة.

وغني عن القول ان تحقيق ديمقراطية الاتصال بما سيترتب عليها من نتائج ايجابية في المجالات التنموية تتمثل في ضمان درجة عالية من المشاركة الجماهيرية وما يتضمنه ذلك من حماس واقتناع حقيقي بمشروعات التنمية وعملياتها وكل ذلك سوف يساعد على تقليص سلطة الحكومات العربية في الاحتكار الاعلامي والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرية كما سيؤدي الى عدم تركيز وسائل الاعلام في العواصم والمدن العربية.

كذلك سوف يساعد على عدم احتكار سلطة صنع واتخاذ القرارات الاعلامية من جانب الفئات البيروقراطية من العاملين في حقل الاعلام وسيؤدي الى توسيع دوائر المشاركة الجماهيرية في أنشطة الاتصال سواء في التخطيط لها أو تنفيذها وهذا هو الهدف الاول للاعلام التنموي.

ثانياً: سياسات الاعلام التنموي على المستوى القومي

أصبحت الدول العربية التي تملك حالياً وسائل الاعلام والاتصال تتفاوت مستوياتها سواء من الناحية الفنية أو نوعية المضامين التي تنقلها. وكذلك يسود حالياً الاعتقاد لدى أغلبية الدوائر السياسية العربية بأهمية الاستفادة من القدرات الهائلة التي تتميز بها وسائل الاعلام في التأثير على الجماهير وذلك في تحقيق الاهداف التنموية مهما كانت خطط التنمية التي يلتزم بها كل قطر عربي على حدة. كما أن هناك ادراكاً متزايد من جانب المسئولين والقائمين على الانشطة الاعلامية والاتصالية في الوطن العربي لأهمية تشجيع التعاون الافقي بين الدول العربية وبعضها ثم بينها وبين دول العالم الثالث لكسر حلقة الاحتكار الرأسي الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة في الشمال ازاء دول العالم الثالث ومن بينها البلاد العربية. وعندما نلقي نظرة فاحصة على الخريطة الاعلامية في الوطن العربي نجد أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في توزيع وسائل الاعلام والاتصال فهناك بعض الدول التي تتجاوز حد الاشباع الاعلامي بسبب وفرة امكانياتها الاتصالية والاعلامية وعلى الاخص دول النفط في الخليج العربي وفي ذات الوقت توجد بعض الدول العربية التي لا تملك الحد الادنى من البنى الاساسية المطلوبة لعمليات الاتصال والاعلام. اذ لاتسمح مواردها بانشاء صحف أو

محطات اذاعية أو شبكات تليفزيونية أو صناعة للسينما ويترتب على هذه الحقيقة المؤسفة حرمان قطاعات كبيرة من الجماهير العربية من حقوقها في الاتصال والاعلام في الوقت الذي توجد قطاعات أخرى من الجماهير العربية تكاد تشكو من التخمة الاعلامية والمقصود بها تلك الدول التي تمكنت بعض مواردها الاقتصادية العالية من امتلاك واستخدام انواع التكنولوجيا الاتصالية التي لا تمثل فائضاً من حاجتها فحسب وتفرض عليها أعباء والتزامات تؤدي في النهاية الى اهدار طاقتها واشاعة البلبلة في توجهاتها التنموية.

وإذا كان من الواضح أن هذا الخلل الذي يعاني منه الوطن العربي في مجال البنى الاساسية للاتصال والاعلام لا يمكن علاجه إلا من خلال خطة قومية تعمل على اعادة ترتيب الاولويات وسد النقص الذي تعاني منه بعض الدول العربية. فإن ذلك يرجع الى الاهمية الخاصة التي تتميز بها البنى الاساسية كقاعدة أولية تبنى عليها السياسات الاتصالية في الوطن العربي. وقد ثبت أنه ليس مجدياً أن ينحصر التفكير الخاص بالبنى الاساسية في النطاق الوطني أو القطري دون النظر الى ما يحدث في المنطقة بأكملها ودون قدر من التنسيق إن لم يكن التكامل في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة وأصبحت العزلة فيه مستحيلة. والواقع إن أي شبكة اتصالية وطنية ستكون عاجزة عن أداء وظيفتها إن لم ترتبط ببقية الشبكات الوطنية في منطقتها لتتكون منها شبكة قومية اقليمية أي شبكة قومية عربية تسعى الى التعاون مع الشبكات الاقليمية المماثلة في العالم الثالث.

وتبدو الاهمية الملحة للتنسيق والتكامل الاعلامي بين الدول العربية وخصوصاً في مجال تكنولوجيا الاتصال اذا أدركنا خطورة التبعية التكنولوجية واعتماد العالم العربي على استيراد الاجهزة الاتصالية من الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة وسواء كان الهدف نقل التكنولوجيا أو توظيفها لصالح الاحتياجات المحلية في العالم العربي فمن الضروري أن تتوفر مقومات وشروط لا يمكن أن تتوفر في دولة عربية واحدة بينما يمكن توفرها بسهولة من خلال التنسيق والتعاون داخل الاطار القومي.

وإذا كانت حواجز التجزئة بين الاقطار العربية والتي اتخذت أشكالاً متنوعة في قوتها وضعفها أو شمولها وجزئيتها قد تمخضت عن آثار شديدة السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية وكانت على حساب المصالح الجماهيرية في المقام الأول. فإن الجوانب الثقافية والاعلامية قد أفلتت نسبياً من تلك الآثار. ولم تستطع حواجز التجزئة والخلافات السياسية بين الدول العربية أن تعوق أو تعرقل التواصل الثقافي والاعلامي ودائماً كانت هناك قنوات بديلة لانسياب المعلومات والافكار بين الدول العربية حتى في حالات الحظر التي كانت تفرض أحياناً على حركة تبادل الصحف في ظروف تصاعد القطيعة بين الحكام العرب. فقد

كان الراديو مثلاً كما كانت برامج التلفزيون الدرامية من العوامل التي كفلت استمرارية التواصل وتجاوز ظروف القطيعة.

وهناك عدة جوانب أخرى تبرز من خلالها أهمية التنسيق والتعاون الاعلامي بين الدول العربية وخصوصاً في مجال التدريب وبحوث الاتصال وكذلك بحوث الرأي العام ويمكن أن يتجسد هذا التعاون في صورة انشاء روابط عربية للأكاديميين وللممارسين في مجالات الاعلام والاتصال بالاضافة الى الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العربية في تشجيع وتمويل البحوث الاكاديمية ذات الطابع القومي سواء ما يتعلق بالصحافة العربية وتاريخها وتطور علاقتها بالنظم الحاكمة وتأثير ذلك على المشروع القومي العربي أو البحوث الخاصة بالقراء والمشاهدين العرب وتأثير البرامج التليفزيونية والاذاعية على الهوية الثقافية في الوطن العربي عدا بحوث التكنولوجيا الاتصالية وأهمية انجاز هذه البحوث من خلال فرق جماعية من الباحثين العرب.

ولا يمكن أن يخفى علينا الاهمية المتزايدة للتعجيل بانشاء وكالة أنباء عربية تعمل على المستوى القومي وذلك أسوة بوكالة أنباء دول عدم الانحياز أو وكالة أنباء باتا الافريقية ووكالة انباء دول امريكا اللاتينية والكاريبي وخصوصاً انه لم يعد مجدياً الاعتماد على الجهود الحالية لوكالات الانباء الوطنية في العالم العربي بعد أن ثبت أنها تقوم بدور الوكيل لوكالات الانباء الغربية مما أسهم في تكريس التبعية الاعلامية في الوطن العربي بسبب العجز والقصور الذي تعاني منه تلك الوكالات القطرية. ولا بد من التنويه في هذا الصدد بوكالة أنباء دول الخليج كمشروع اقليمي يمثل خطوة هامة على الطريق حتى يتسنى استكمال المشروع القومي لوكالة الانباء العربية.

هذا ولا يمكن إغفال المسئولية التي تقع على عاتق أنظمة الحكم العربية في ضرورة العمل من خلال الجامعة العربية على ازالة كافة الحواجز سواء ما يتعلق بالرقابة أو المنع السياسي أو الحواجز الجمركية التي تعوق حركة التبادل الاعلامي داخل المنطقة.

ثالثاً: البعد الدولي للسياسات الاعلامية في الوطن العربي

عند القاء نظرة عامة على خريطة التدفق الاعلامي بين الوطن العربي والعالم الخارجي سوف نلاحظ النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الانباء العالمية والغربية على وجه الخصوص في تشكيل صورة الحياة السياسية والاقتصادية في العالم بالنسبة للجماهير العربية وفي تشويه صورة الواقع العربي وخصوصاً القضايا القومية أو الصراع العربي الاسرائيلي، لدى الرأي العام العالمي. كذلك تعتمد أجهزة التليفزيون العربية على البرامج المستوردة من الدول

الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا وهو اعتماد من طرف واحد إذ أنه من النادر أن يستطيع انتاج تلفزيوني عربي أن يشق طريقه الى الدول الرأسمالية المتقدمة.

وأيضاً ينطبق نفس القانون وهو التدفق الاحادي الجانب من دول الشمال الرأسمالية المتقدمة الى العالم العربي في مجال السينما والمعلومات ولا يقتصر الامر على الجانب الاخباري والبرامج التليفزيونية. هذا فضلاً عن التبعية شبه المطلقة في المجال التكنولوجي من جانب الدول العربية نحو دول الشمال الرأسمالية المتقدمة صناعياً. ولقد علمتنا تجارب التحرر الوطني أن الاستقلال الاقتصادي والثقافي يمثل شرطاً رئيسياً لكل محاولات التغيير الحقيقي وانهاء اوضاع التبعية الشاملة. وكما يتطلب الوضع الراهن ضرورة توجيه أكبر قدر من الاهتمام العالمي الى القضاء على كافة أشكال التفاوت وعدم التكافؤ في مجال الاتصال بوجه عام ومجال تدفق المعلومات على وجه الخصوص وذلك ضماناً لاقامة نظام اجتماعي عالمي جديد أكثر عدالة وديمقراطية. فإنه لا بد لتحقيق هذه الاهداف من وضع سياسات قومية شاملة للاتصال والاعلام ترتبط بالاهداف الاساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ لا بد أن تقتنع السلطات الحاكمة في الوطن العربي بضرورة منح الاتصال أولوية عالية سواء في التخطيط أو التمويل وضرورة ادراك أهمية منح القوى الاجتماعية المختلفة الفرصة للحصول على حقوقها الاتصالية وممارستها. وكذلك يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية في الوطن العربي سياسات الاتصال والاعلام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أولويات التنمية ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية وأداة لخلق الوعي بالقضايا القومية وما لم يحدث ذلك هناك احتمالات أخرى غير سارة لا يمكن التنبؤ بمخاطرها في الوقت الراهن.

المراجع

(١) جيهان رشتي: الاسس العلمية لنظريات الاعلام ـ القاهرة ـ النهضة ١٩٧٤.

(٢) خليل صابات: تاريخ الطباعة في الشرق العربي ـ القاهرة ـ دار المعارف ١٩٦٦.

(٣) سامي عزيز: الصحافة العربية ـ مذكرات مطبوعة على الاستنسل ـ كلية العلوم ـ جامعة القاهرة ـ العام الجامعي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

(٤) عبد الباسط عبد المعطي: الوعي التنموي العربي ـ القاهرة ـ دار الموقف العربي ١٩٨٣.

(٥) عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية ـ مجلة شئون عربية ـ العدد ٢٤ فبراير ١٩٨٣ ـ الجامعة العربية ـ تونس.

(٦) لجنة ماكبرايد: التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ـ اليونسكو ـ باريس ـ ١٩٧٩ .
(٧) محمد سيد محمد: الاعلام والتنمية ـ القاهرة ـ ١٩٧٩ .
(٨) اسماعيل صبري عبد الله وآخرون: صور المستقبل العربي ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ .
(٩) برهان عاليون: الهوية الثقافية والسياسات الثقافية في البلدان التابعة ـ مجلة الفكر العربي المعاصر ـ العدد ١٧ يناير ١٩٨٣ ـ بيروت .
(١٠) مجموعة خبراء اعلاميين: ورقة العمل الاساسية للمؤتمر الدولي الحكومي بشأن سياسات الاتصال في الدول العربية ـ عمان ـ يونيو ـ ١٩٨٢ .
(١١) نادية سالم: وآخرون: أثر التعاون بين وسائل الاعلام وأجهزة الخدمات على التنمية الريفية ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .
(١٢) سعد لبيب: التخطيط الاعلامي في الوطن العربي ـ مجلة المستقبل العربي ـ بيروت ـ فبراير ـ ١٩٨٠ .

(13) K. Nordenstreng, Herbert schiller (eds.): National sovereigntty, and tacernaienal Communication. Ablex publishing. Newjersey. 1980. pp. 82 - 99.
(14) A. Mattle art: Multinational corporations and the control of culture. Sussex, 1988 pp. 237 - 277.
(15) A. Mattle art, Sieglaub (eds.) Cummunication and class struggle. Immrc. Bagnoler. 1978. pp. 185 - 188, 331 - 334.
(16) Herve Bourge: Decoloniser L'information. Cana, Paris. 1978. pp. 23 - 51.
(17) Juan somavia: The transnationel power structure and international information. development Dialogue. II LE T. 1981. 2pp. 125 — 139.
(18) William Rugh: The Arab press. Syracuse 1978. pp. 51 - 71.

Arab Woman and Transformation of Arab Social Order: The Case of Woman Arab Gulf Societies

Baker Al-Naggar

The purpose of this paper is to examine the position of the role of Arab woman within the context of the Socio-economic transformation that took place in Arab world for the last ten years or so. It precisely study the impact of oil increase in 1973 on the rising of the conservation forces. Such emergence has, of course, affected the course of event in Egypt and other parts of Arab region, such a sucessful development programmes in Egypt and Levant were demolished or obstructed, increased the link with western countries and weaken the bargaining position of the Arab world vis-à-vis the west.

Within these circumstances and others, and by the virtue of the intellectual and political domination of the traditional and Neo-Traditional new concept of the role and status of woman have emerged effected and still effect some of the social, political and economic freedom gained by the previous generation.

The Problematic of Developmental Communication in the Arab World

Awatef Abdel Rahman

The study deals with the main dimensions of the right to communicate, which could be sum up as following:

1. The reasons of giving interest for this issue during nowadays.
2. The specific characteristics of the right to communicate
3. The Frame of Practice. The study concentrates also upon the Arabic Heritage in the field of Democracy, the right to communicate for the Arabic Masses and the Handicaps which deprive these masses from practicing their rights.